الملخص تنفيذي

إسرائيل في أزمة مزدوجة والحرب على غزة تدفع إلى تعمقها

د. هنيدة غانم

عكست سلسلة الأحداث والاضطرابات التي شكلت المشهد الإسرائيلي خلال العام ٢٠٢٣؛ وعلى رأسها حركة الاحتجاج المناهضة لخطة «الإصلاح القضائي» وهجوم حماس المباغت في ٧ أكتوبر وما تمخض عنه من حرب إبادة على غزة، الأزمة البنيوية التي تواجه إسرائيل رغم مرور ٧٦ عاماً على إقامتها، بما يتمثل في فشلها في تجاوز مسألتين حارقتين ومتداخلتين: أولاً، حسم الصراع مع السكان الأصلانيين (الفلسطينيين)؛ وثانياً، إقامة رؤية قومية جامعة قادرة على احتواء تناقضات الجماعات المتنوعة التي أفرزها تطور مجتمع المهاجرين بعد تفكك هيمنة الصهيونية المؤسسة.

وهو ما يعني أن هذه الأزمة بتعبيراتها المتفاوتة الداخلية والخارجية وفي ظل استمرار الشروط البنيوية التي أفرزتها، وانضفارها ببنية المشروع الصهيوني الاستعماري- الاستيطاني وتطوره الجدلي وصفرية فرص التغيير الداخلي، يمكن أن تتم إدارتها وتسكينها على المدين القريب والمتوسط فقط على أساس تسويات مؤقتة داخلية و/أو خارجية (أمام الفلسطينيين) منفصلة، لكنها تظل تسويات هشة وقابلة للانهيار في أي لحظة، وهو ما يعني أن الأزمة تظل مؤهلة للتصاعد والتفجر من جديد وبعنف أكبر إذا لم تُعالج أسبابها البنيوية.

ضمن هذه الرؤية، يمكن قراءة وتتبع السيرورات المختلفة والمتناقضة التي تتنازع المشهد الإستراتيجي منذ ٧ أكتوبر والتي يستعرضها هذا التقرير في فصوله سبعة.

ما زالت معالم المرحلة غير واضحة وخواتيمها مفتوحة، ومن المتوقع أن تستمر ارتدادات الأزمة المتفجرة سنوات طويلة، في هذا السياق يمكن النظر إلى المرحلة الحالية بأنها مرحلة انتقالية بين ما كان قبل ٧ أكتوبر و «اليوم التالي» الذي لم يتشكل بعد، وتتسم هذه المرحلة بطبيعتها بالسيولة وعدم الاستقرار وتتنازعها سيرورات متناقضة وتنشط في التأثير على وجهتها عوامل متعددة وقوى متصارعة وهي مشرعة على حقل إمكانيات واسع، وهو ما يعني أنها مرحلة دقيقة جداً زاخرة بالتحديات والمخاطر التي تهدد جدياً مستقبل الشعب الفلسطيني وقضيته، وفي الوقت نفسه محملة بالفرص التي تدفع نحو حل عادل وربما جذري.

يتأثر تطور المرحلة ووجهتها بعوامل متشابكة ومتعددة؛ ترتبط من جهة بتداعيات هجوم ٧ أكتوبر والحرب على غزة على المشهد الإسرائيلي والإقليمي والدولي؛ على المدين القريب والمتوسط وبدينامية

الأزمة الإسرائيلية الداخلية ومستجداتها؛ والتطورات الميدانية في غزة ناهيك عن تطورات المشهد الفلسطيني عامة؛ كما ترتبط سيناريوهات المشهد من جهة أخرى باللحظة التاريخية المميزة للقرن الـ٢١ التي ترتبط بسيرورات العولمة المتناقضة؛ وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وتحولها لأداة التواصل المركزية لنشر الخطاب وإنتاجه؛ في مقابل أفول قوة الإعلام التقليدي ومعه قدرة أصحاب المصالح على التحكم بـ «الخطاب»؛ وتراجع إمكانية شرعنة الاستعمار أو الأبارتهايد أو الاحتلال بين فئات عالمية واسعة؛ وتقاطع ذلك مع التغير الجيلي خاصة في الولايات المتحدة والدول الغربية التي شكلت خندق الدعم المركزي لإسرائيل، وصعود قوة تأثير الحراكات الاجتماعية.[1] أسهمت هذه "اللحظة" في تشكل عولمة المسألة الفلسطينية وتحولها إلى قضية عابرة للحدود والدول والانتماءات الإثنية والدينية والهويات الاجتماعية؛ وقضيةَ منازعةٍ سياسية داخل الحقل الحزبي في الولايات المتحدة كما دول أوروبية أخرى؛ وفي تحولها؛ عولمة القضية تنطوي على فرص للتغيير الجذري والدفع نحو حل عادل للصراع، كما تنطوي في الوقت نفسه على إمكانيات لمزيد من التدهور نتيجة التشابك بين الموقف من إسرائيل/ فلسطين مع النزاعات السياسية الداخلية التي تعصف بالمجتمعات الغربية وترتبط بمعاداة المهاجرين والإسلاموفوبيا وصعود قوة أحزاب وحركات أقصى اليمين واليمين الشعبوي.[2]

تشكل عولمة المسألة الفلسطينية وتحولها إلى قضية عابرة للحدود والدول والانتماءات الإثنية والدينية والهويات الاجتماعية؛ وقضية منازعة سياسية داخل الحقل الحزبي في الولايات المتحدة كما دول أوروبية أخرى؛ أحد أهم تداعيات الحرب على غزة.

المشهد الإسرائيلي منذ بداية ٢٠٢٣ وحتى هجوم ٧ أكتوبر

تزامن هجوم ٧ أكتوبر مع الأزمة السياسية التي عصفت بإسرائيل بعد إعلان خطة الإصلاح القضائي الحكومية؛ وعلى خلفية حالة من الاستقطاب غير المسبوق الذي غذّته خمس دورات انتخابية خلال أقل من أربع سنوات؛ (انظر/ي فصل المشهد السياسي–الحزبي وفصل المشهد الاجتماعي في إسرائيل، في هذا التقرير).

على الرغم من أن الأزمة السياسية وصلت ذروتها خلال حركة الاحتجاج التي عمت الشارع الإسرائيلي بعد إعلان وزير العدل ياريف لفين في ٤ كانون الثاني ٢٠٢٣ خطته للإصلاح القضائي، فإنها لم تبدأ معها بالتأكيد؛ وهي ليست نتاج اختلال سياسي– حزبي عابر؛ بل أزمة بنيوية أفرزتها تحولات ديمغرافية واجتماعية وتاريخية، وتجسيد لوصول الصراعات الداخلية إلى أفق مسدود، وهو ما أشرنا له في تقاريرنا الإستراتيجية السابقة[3] ومنشوراتنا المختلفة،[4] هذه الأزمة الإسرائيلية ظاهرها صراع حزبي

الأزمة الإسرائيلية ظاهرها صراع حزبي سياسي بين معسكر «يميني» ومعسكر «ليبرالي»؛ وباطنها صراع عميق بين الجماعات التي تشكل المجتمع اليهودي على ملكية «إسرائيل» وعلى «الصهيونية».

سياسي بين معسكر «يميني ديني وقومي» ومعسكر «ليبرالي»؛ وباطنها صراع عميق بين الجماعات التي تشكل في اللحظة الراهنة المجتمع اليهودي على ملكية «إسرائيل» والصهيونية؛ والتي أفرزها تفكك هيمنة المؤسسين وتحول الحقل إلى حقل «متعدد مراكز القوة»، يفتقر لرؤية جامعة تكون قادرة على احتواء الاختلافات الفكرية والأيديولوجية للجماعات المتعددة المتناقضة حول قضايا جوهرية ترتبط بعلاقة الدين والدولة وتمس العلاقة مع «أرض إسرائيل» ومعنى «الخلاص» وغيرها التي تتشابك فيها حقوق المواطن في الدولة بشكل بنيوي بالصراع مع الشعب الفلسطيني.

من جهة يصطف معسكرُ المعارضة «الليبرالي» الذي يمثل ورثة الصهيونية المؤسسة الأشكنازية العلمانية التي تصدرت المشروع الصهيوني وتحقيقه وهيمنت على الدولة ومؤسساتها في عقودها الأولى؛ في ما يصطف في المقابل تحالف الجماعات التي كانت خارج الصهيونية أو على هوامشها في عقود الدولة الأولى (الشرقيون والحريديون وورثة حيروت والصهيونية الدينية التي تحولت باطراد نحو الصهيونية الاستيطانية وأفرزت الحردلية)،[٥] هذه الجماعات، تحولت إلى قوة سياسية تتصدر الحقل السياسي وتصطف معًا الآن في معسكر «اليمين الجديد» الذي يتزعمه نتنياهو.

وفيما يتمحور معسكر المعارضة الليبرالي في مشروع «إنقاذ و ترميم إسرائيل» كما شكلت في عقودها الأولى وكما يتصورها في مخياله، وينظم شعاراته تحت شعار «المؤسساتية والدولاتية» و «الديوقراطية» وفصل الدين عن الدولة، فإنه يمتنع بشكل ممنهج وواعٍ عن التطرق للقضايا المرتبطة بالاحتلال؛ في المقابل يتمحور المعسكر الثاني بشكل واضح حول «أرض إسرائيل» ومشاريع ترسيخ الاستيطان وتعميق التهويد بين النهر والبحر؛ وتكريس هوية الدولة اليهودية.[٦] لحسم الصراع الداخلي وفق رؤيته، استغل بنيامين نتنياهو حصول معسكره على ٦٤ مقعداً (وبعد فشل حسم الانتخابات المتكررة منذ العام ٢٠١٩)؛ من أجل إعادة بناء منظومة وبنية الدولة والقضاء بما يتيح من جهة تحقيق رؤية اليمين الأيديولوجية؛ وهو ما انعكس في سن تشريعات تزيل الكوابح التشريعية والقضائية التي تعرقل ذلك، سواء من خلال تقليص صلاحيات المحكمة العليا (بادعاء أنها تتدخل في القرار السياسي وتمنع اليمين من تحقيق رؤيته، مع العلم أن هذا الادعاء مناف للحقيقة، وأن المحكمة العليا شكلت تاريخياً سترة الاحتلال الواقية أمام القانون الدولي)؛ أو من خلال إلغاء حجة المعقولية؛ أو إعادة تشكيل لجنة اختيار القضاة.. إلخ (انظر/ي الفصل السادس المشهد الاجتماعي في إسرائيل).

شكلت خطة الإصلاح القضائي القشة التي قصمت ظهر الجمل؛ وعبرت مقولة «يسرقون لنا الدولة» عن الصراع بين ورثة المؤسسين الذين تآكلت هيمنتهم وجماعات الهوامش التي انتقلت لتصدر الحقل السياسي؛ وبدت خطة الإصلاح القضائي للأوائل بمثابة سطو على ميراثهم الذي تمثله «الدولة» وانقلاب قضائي عليها؛ وأثارت خطة الإصلاح القضائي مخاوف من ارتداداتها الاقتصادية والدبلوماسية المستقبلية؛ وقادت حركات من المجتمع المدني الاحتجاجات وانضم إليها مثقفون وفنانون وأكاديميون وعاملون في قطاع

الهايتك وطيارون وتصاعدت آثارها الداخلية مع الحديث عن الامتناع عن خدمة الاحتياط؛ وأثارت خطة الإصلاح مخاوف جدية من انسحاب مستثمرين خاصة في مجال الهايتك التي اعتبرت -كما يوضح ذلك فصل المشهد الاقتصادي- تهديداً حقيقياً لإسرائيل. كما أثارت الأزمة مخاوف أمنية من أن يتم استغلالها من قبل «أعداء» إسرائيل، إضافة إلى المخاوف من أن تتحول ظاهرة رفض الخدمة إلى ظاهرة تهدد جهوزية الجيش. وفي ما عدا بعض الحراكات التي قادتها مجموعات مناهضة للاحتلال؛ لم تلتفت حركة الاحتجاج للاحتلال، وقمعت قياداتها بقوة أي محاولة من جماعات كهذه لرفع شعارات سياسية.

ما عدا بعض الحراكات التي قادتها مجموعات مناهضة للاحتلال؛ لم تلتفت حركة الاحتجاج للاحتلال وقمعت قياداتها بقوة أي محاولة من جماعات كهذه لرفع شعارات سياسية.

انطوت مشاهد المواجهات في الشوارع بين المحتجين والشرطة وإصرار حكومة نتنياهو على تمرير خطة الإصلاح القضائي، مقابل انفلات المستوطنين في الضفة الغربية؛ وتصريحات وزراء اليمين المتطرفة؛ والتغيرات في بنية الإدارة المدنية لتمكين سطوة المستوطنين على علاقات إسرائيل الخارجية؛ انطوت على انعكاسات بشكل خاص مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودفعت إلى توتيرها؛ وعرقلت الصراعات الداخلية إمكانية تحقيق بنيامين نتنياهو خطته لاستكمال اتفاقيات التطبيع مع السعودية التي أعلن عن نيته تحقيقها وذلك قبل أن تعود الولايات المتحدة لدفعها قدماً؛ وعبرت تقييمات إستراتيجية إسرائيلية عدة عن مخاوفها من أن تخسر إسرائيل شرعيتها التي تستمدها وفق التصور الغربي والإسرائيلي من تقاسمهم وتشاركهم قيمَ الديمقراطية-الليبرالية (انظر/ي فصل مشهد العلاقات الخارجية).

على خلفية الاضطراب الداخلي -هجوم ٧ أكتوبر يقلب الطاولة

في هذا السياق المضطرب داخلياً والمتوتر دبلوماسياً؛ تفجرت الأزمة الخارجية. جاء هجوم ٧ أكتوبر مباغتاً وصادماً ومناقضاً لكل التقييمات الأمنية والاستخباراتية والسياسية ليشكل في مقابل أصحاب البلاد الفلسطينيين الإخفاق الاستخباراتي والعسكري والسياسي الأكبر في تاريخ إسرائيل؛ ويقلب الوضع القائم رأساً على عقب. واعتبر العديدون أن الأزمة الداخلية التي عصفت بإسرائيل خلال أشهر الاحتجاجات شجعت حماس على تنفيذ الهجوم، ورُفِع شعار «معاً ننتصر» لتجاوز الخلافات وتشجيع التكاتف والتعاضد؛ وانعكس ذلك مباشرة على تكتل جماعة المواطنين اليهود كـ «كقبيلة»؛ وتحييد فكرة المواطنة التي انعكست مباشرة على مكانة الفلسطينيين في إسرائيل والتعامل معهم على أساس كونهم طابوراً خامساً كامناً؛ وعبر إخضاعهم فعلياً لـ «حكم عسكري غير معلن»؛ كما يفصل ذلك فصل «الفلسطينيون في إسرائيل».

في الخطاب الإسرائيلي العام تم تأطير الهجوم سياسياً وشعبياً ضمن مفاهيم معاداة السامية وكراهية اليهود واعتبر استمراراً لسلسلة المذابح التي استهدفت اليهود في أوروبا خلال القرن التاسع عشر (البوغروم)، واعتبرت حماس نسخة من «داعش» وانتشرت اللغة التي تنزع إنسانية الفلسطينيين عامة والغزيين خاصة، فيما تم رفض أي ربط بين الهجوم والصراع السياسي أو الاحتلال، بما يعني أن إسرائيل انطلقت لمواجهة الأزمة الخارجية بمنطق الجدار الحديدي الذي تتبناه منذ العام ١٩٤٨، وعلى اعتبار أن ما لا ينجح بالقوة، سينجح بالمزيد من القوة.

انهيار الفرضيات والمفاهيم

أطاح هجوم ٧ أكتوبر بفرضيات مركزية وزعزع تصورات أساسية شيدت فوقها إستراتيجيات سياسية وأمنية وعسكرية ومفاهيم قومية. وكان أكثر ما صدم الإسرائيليين في هجوم ٧ أكتوبر هو غياب الدولة الصارخ خلال ساعات الهجوم وإخفاق أجهزتها العسكرية والأمنية في صده وحماية المواطنين في المناطق التي تمت مهاجمتها، وأدى هذا الغياب إلى زعزعة ثقة المواطنين الإسرائيليين بقدرة الدولة وأجهزتها على حماية مواطنيها. كما مسّ «هذا الغياب» ، صُلب عقيدة المشروع الصهيوني بأن إقامة دولة يهودية وحدها الكفيلة بتوفر الأمن والأمان ليهود العالم؛ إذ إن إسرائيل ظهرت بأنها الدولة الأقل أماناً لليهود، وأنها على الرغم من مرور ٧٦ عاماً على إقامتها فما زالت في حالة حرب مستمرة تخبو أحياناً وتتفجر أحياناً.[٧]

عَينياً زعزع الهجوم أسس وفرضيات إستراتيجية بنيامين نتنياهو لـ «إدارة الصراع» التي تبناها منذ العام ٢٠٠٩، وهدفت إلى حسم الصراع من خلال الممارسة ومراكمة الحقائق الاستيطانية والتهويدية على الأرض؛ وزعزع الهجوم فرضية نتنياهو عن إمكانية تجاهل الفلسطينيين وتجاوزهم عبر اتفاقيات التطبيع مع دول عربية لا صراع معها أصلاً، كما أطاح بفرضيته عن إمكانية «احتواء» حماس، وعكس فشل سياسة الاستثمار في الانقسام، وكشفت عن فشل التقييمات الاستخباراتية من أن حماس مردوعة وأنها معنية بالحفاظ على حكمها في غزة.

ومس الهجوم بمفاهيم مركزية تقع في صلب العقيدة الأمنية الإسرائيلية، وأهمها الردع والتفوق الإسرائيلي العسكري والاستخباراتي والتكنولوجي حيث أخفقت أجهزة إسرائيل الأمنية والاستخباراتية في الكشف المسبق عن هجوم ٧ أكتوبر ومن ثم في صده، ولاحقاً، مع بداية الحرب على غزة اتضح أيضاً عدم امتلاك إسرائيل معلومات ذات قيمة عن شبكة الأنفاق الضخمة التي أقامتها الحركة، كما أضر بمكانة إسرائيل الإقليمية وصورتها التي قدمتها للعالم كدولة متقدمة في مجال الاستخبارات وتكنولوجياته الأحدث، وفي إنتاج الصناعات الأمنية، وأظهر مدى اعتمادها على الدعم الأميركي هشاشتها الإستراتيجية.

وشكل في هذا السياق هجوم إيران في ١٤ و١٥ نيسان ٢٠٢٤ الذي جاء ردًا على استهداف القنصلية الإيرانية في دمشق، مُستجَدًا نوعيًا إضافيًا، عمق من تراجع صورة إسرائيل كدولة إقليمية قوية. وأظهر استناد إسرائيل في اللحظة الحرجة وبصورة غير مسبوقة على الدعم الأميركي العسكري والدور الأميركي النشط في المجهود الحربي مدى ارتهانها لهذا الدعم. وهو ما يثير أسئلة جوهرية حول قدرة إسرائيل على القيام بحرب متواصلة ونوعية بدون الولايات المتحدة، كما يشير إلى محدودية قدرتها على المناورة في حال الضغط الحقيقي والجدي من قبل الولايات المتحدة لفرض حل سياسي.

يشي حجم التدمير وتدمير البنى التحتية الصحية والتعليمية وفشل خطط التهجير المعلنة التي طرحتها مع بداية الحرب بأن هناك عملية ممنهجة لتحويل غزة لمنطقة غير قابلة للسكن وطاردة للحياة، ما يعني أن خطط التهجير ربما خرجت من الباب لكنها عادت من الشباك.

الحرب على غزة - الأبعاد والتداعيات

التدمير كوسيلة وهدف

حددت إسرائيل أهداف الحرب على غزة بالقضاء على حكم حماس وقدراتها العسكرية وخلق وضع جديد لا تكون حماس فيه قادرة على مواصلة تجديد حكمها للقطاع وإعادة كل المخطوفين.[٨]

وعلى الرغم من أن إسرائيل بدأت حربها بدعم دولي واسع واحتضان غير مسبوق تمثل بالزيارات المكوكية لزعماء الدول الغربية وتقديم دعم عسكري أميركي وغربي بالغ السخاء، فإن هذا الدعم بدأ يتراجع مع تكشف حجم الكارثة، حيث شنت إسرائيل حرباً إبادية غير مسبوقة، وبعد أكثر من نصف عام من التدمير لم تنجح إسرائيل في تحقيق أي من أهدافها المعلنة.

في المقابل، يظهر حجم التدمير وتدمير البنى التحتية الصحية والتعليمية وفشل خطط التهجير المعلنة التي طرحتها إسرائيل مع بداية الحرب أن هناك عملية ممنهجة لتحويل غزة لمنطقة غير قابلة للسكن وطاردة للحياة، ما يعني أن خطط التهجير ربما خرجت من الباب لكنها عادت من الشباك وأنها هي الوسيلة والهدف؛ وثانياً أن حجم التدمير والسحق هو مسعى لترميم الردع الإسرائيلي الذي مسه هجوم ٧ أكتوبر في الصميم ليس فقط أمام الفلسطينيين بل أمام الإقليم ككل، وأن غزة هي النموذج الذي ينتظر من يفكر بالمس بإسرائيل؛ في المقابل فإن قيام إسرائيل واستمرارها في استخدام السحق وتحللها من كل معايير القانون الدولي ومحاذيره؛ ومثولها أمام محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة؛ وأخيراً طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرات توقيف بحق بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت ؛ ينطوي على خسارة إستراتيجية بسبب إمكانية تدهور مكانتها دولياً وتحولها إلى دولة معزولة ومنبوذة.

عولمة القضية الفلسطينية وتداعياتها الممكنة

دفعت سياسات السحق والحرب الشعواء التي تنفذها إسرائيل تجاه غزة إلى «عولمة القضية الفلسطينية» وتحويلها إلى قضية عدالة عابرة للدول والهويات، كما دفعت نحو إعادة موضعتها في صدارة الاهتمام الدولي.

من تداعيات الحرب على غزة «عولمة القضية الفلسطينية» وتحويلها إلى قضية عدالة عابرة للدول والهويات، وإعادة موضعتها في صدارة الاهتمام الدولي. وبموازاة ذلك تراجعت مكانة إسرائيل وتآكلت قدرتها على احتكار دور الضحية بالاستناد إلى المحرقة، وتراجع الخوف من تهمة معاداة السامية بين الأجيال الشابة.

يشكل في هذا السياق قبول محكمة العدل الدولية دعوى جنوب أفريقيا لمحاكمة إسرائيل بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة حدثاً نوعياً يعزز إلى جانب طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرات توقيف بحق نتنياهو وغالنت من تحولها إلى دولة منبوذة ونزع شرعية منظومتها.

تنعكس عولمة القضية الفلسطينية والفرص التي تحملها في خمس نقاط:

- **أولاً**: انتشار حركة الاحتجاج المناهضة للحرب وتصاعدها عبر «انتفاضة الجامعات»، وتكمن أهمية هذه الاحتجاجات بأنها تحدث في قلب دول الشمال التي شكلت طوق الحماية التقليدي لإسرائيل مما يشكل قوة شعبية ضاغطة قاعدية تعمل مقابل المؤسسة التقليدية التي ما زالت تعمل على الحفاظ على العلاقات الإستراتيجية المتبادلة.
- **ثانياً**: تحول «الصراع» إلى أحد مركبات المنازعة السياسية الحزبية في قلب الدول الداعمة لإسرائيل خاصة في الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا وكندا ودول أخرى.
- **ثالثاً**: في الولايات المتحدة التي تشكل مرساة الدعم الدولية الأساسية لإسرائيل تحولت المنازعة حول الموقف من إسرائيل/فلسطين إلى محور المنازعة بين الحزب الجمهوري والديمقراطي من جهة وفي داخل الحزب الديمقراطي من جهة أخرى، وتجسّد ذلك في تمادي نواب الحزب الجمهوري ليس فقط في التعبير عن الدعم المطلق لإسرائيل، بل لمشاريعها الاستيطانية وإطلاق دعوات لسحق غزة.
- **رابعًا**: تنعكس المنازعة السياسية في صفوف الحزب الديمقراطي في تصاعد التوتر بين الجناح التقدمي والموقف الرسمي؛ وتشكل نتائج الانتخابات التمهيدية في الحزب في ميشيغان مؤشراً مهماً ونوعياً على الكيفية التي تحولت فيها المسألة الفلسطينية من قضية خارج نقاش الشرعية إلى قضية منازعة محورية في قلب الدول التي تماثلت معنوياً مع الصهيونية وإسرائيل. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تصويت ١٠١,٠٠٠ من أعضاء الحزب الديمقراطي في انتخابات ميشيغان التمهيدية بـ «غير ملتزم» في إشارة لعدم التزامهم بالتصويت لبايدن في الانتخابات الرئاسية المقرة في تشرين الثاني ٢٠٢٤، وهو ما يمثل

نسبة كبيرة تبلغ ١٣٪ من إجمالي الأصوات،[٩] وما تظهره استطلاعات الرأي عن تراجع الدعم لإسرائيل بين صفوف ناخبي الحزب الديمقراطي، وأخيراً اندلاع حركة الاحتجاجات الطلابية التي يميل المشاركون بها إجمالاً للتصويت للحزب الديمقراطي واتساعها في الجامعات، (انظر/ي فصل مشهد العلاقات الخارجية) يمكن الاستدلال على أن التباعد الحزب الديمقراطي مع إسرائيل سيتصاعد مع استمرار نزعة التباعد بين جمهور منتخبي الحزب الديمقراطي وإسرائيل مقابل تصاعد الدعم للفلسطينيين،[١٠] في هذا السياق قد يتحول الدعم الإستراتيجي لإسرائيل إلى شأن سياسي حزبي داخلي مختلف عليه بشكل متصاعد. وفي هذا السياق يمكن فهم التغيرات في الموقف الأميركي كمسعى لاسترضاء الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي؛ من خلال السعي للمناورة بين استمرار ضخ الدعم المالي والعسكري غير المسبوق؛ في موازاة ذلك تصاعد حدة وزخم الانتقادات الموجه لنتنياهو وأقطاب حكومته حول إدارة الحرب، والضغط من أجل زيادة المساعدات الإنسانية لمناطق شمال غزة وفتح معبر كرم أبو سالم، وتوقيع جو بايدن أمراً تنفيذياً يفرض عقوبات على أربعة مستوطنين إسرائيليين بسبب العنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية،[١١] والتلويح بفرض عقوبات على كتيبة «نتساح يهودا» (وتراجعها لاحقاً عن ذلك) والإعلان أن إقامة دولة فلسطينية وحده يوفر الأمن لإسرائيل، والامتناع عن استخدام حق النقض الفيتو لقرار مجلس الأمن الذي دعا لوقف إطلاق النار.[١٢]

يمكن القول إن الحرب على غزة ومآلاتها التي انعكست على الانتخابات التمهيدية في الحزب الديمقراطي والتغير في الرأي العام تجاه إسرائيل خاصة بين الجيل الشاب الذي يشكل مخزوناً انتخابياً للحزب الديمقراطي وأخيراً «انتفاضة طلبة الجامعات»، تجعل من الموازنة بين احتضان إسرائيل إستراتيجيا وكسب بايدن للانتخابات مسألة في غاية التعقيد.

أي ائتلاف سيشكله «المعسكر الرسمي» في حال فوزه سيكون مبنياً على توافق مؤقت لترميم الوضع الداخلي وتكثيف مساعي استعادة مكانة إسرائيل و«هيبتها» الإقليمية والدولية وترميم منظومة الردع، لكن إذا ما احتك بمسائل جوهرية خاصة التسوية مع الفلسطينيين فإنه لن يكون على الأغلب قادراً على الاستمرار.

ويمكن القول إن الحرب على غزة ومآلاتها تجعل من الموازنة بين احتضان إسرائيل إستراتيجيا وكسب بايدن للانتخابات مسألة في غاية التعقيد؛ وأن خسارة الحزب الديمقراطي للانتخابات بسبب غزة لم يعد أمراً مستبعداً على الإطلاق، لذلك يمكن أن نتوقع أن تسعى الإدارة الأميركية خلال الأشهر المتبقية للانتخابات لممارسة الضغط، وربما القيام بخطوات غير مسبوقة مباشرة وغير مباشرة تجاه نتنياهو وحكومته للتوصل لصيغة ما تسمح بتهدئة الوضع الميداني بما يخفف آثار ثقل الدعم الإستراتيجي

من أجل تجنب هذا السيناريو، وهو ما يتوقع أن يواجه بمعارضة إسرائيلية بسبب الحسابات السياسية الداخلية لنتنياهو وارتباطه بدعم التيار الاستيطاني واليمين المتشدد في حكومته.

- **خامساً**: إزاحة ثقل «الصراع» من «حقل الصراع العربي–الإسرائيلي»، إلى حقل الصراع التاريخي–استعماري لدول الجنوب مقابل دول الشمال،[١٣] فلسطينياً يستبدل هذا الاصطفاف الصاعد الحاضنة العربية التي تآكلت بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد الأولى وتفككت إثر توقيع اتفاقيات أبراهام. ينعكس هذا التحول في اللغة والخطاب العالمي المناهض للحرب ويتجسد في تأطير الصراع من خلال مفاهيم التحرر والعدالة في مواجهة الاستعمار والسلب الاضطهاد، ويعزز من هذا التحول تصدر جنوب أفريقيا بما تملكه من وزن تاريخي مرتبط بالأبارتهيد الجهدَ الدولي لمحاسبة إسرائيل وحملها ملف اتهام إسرائيل بالإبادة في محكمة العدل الدولية، والدعم الذي قدمته دول مثل ناميبيا التي عانت من ويلات الاستعمار الألماني ومن نظام الفصل العنصري للاحتلال الذي مارسته دولة الأبارتهيد قبل استقلالها، والدعم البرازيلي والكولومبي ،إضافة إلى الربط في المظاهرات الضخمة التي خرجت في الولايات المتحدة وأوروبا بين الفلسطينيين والسكان الأصلانيين في أميركا وكندا وأستراليا .

في المقابل، تنطوي سيرورات العولمة أيضاً على مخاطر جدية يمكن أن تدفع إلى تأثر مكانة المسألة الفلسطينية وإلى تقوية إسرائيل وتعزيز حصانتها الدبلوماسية، العوامل التي يمكن أن تدفع نحو هذا الاتجاه هي:

- **أولاً**: صعود اليمين الشعبوي والمحافظ والمتطرف في الدول الغربية المفتاحية خاصة فرنسا وألمانيا وتحوله لبيئة حاضنة تسمح لإسرائيل بتعميق الاضطهاد وتوسيع الاستيطان والضم؛ والعمل بالتوازي على قمع الحراكات الداعمة للفلسطينيين وحصارها ونزع شرعيتها والتصعيد ضدها باستخدام أساليب متعددة.
- **ثانياً**: إمكانية عودة دونالد ترامب للحكم في الولايات المتحدة في الانتخابات المقبلة في تشرين الثاني ٢٠٢٤، مما قد يشكل بيئة مريحة لإسرائيل تسهم في «تطبيع الأبارتهايد» و «التفوق العرقي القومي» و «سياسات الاستعمار». من المهم هنا أن نأخذ بعين الاعتبار في هذا السياق أن ترامب «غير متوقع» ويمكن أن يتخذ إجراءات لا تتماشى بالضرورة مع رغبة إسرائيل خاصة إذا بقي نتنياهو في الحكم نظراً للغضب الذي عبر عنه في أكثر من مناسبة تجاهه، ونظراً لأنه في حال انتخابه ستكون هذه ولايته الثانية وسيكون بالتالي أكثر تحرراً في التصرف وأقل التزاماً تجاه فئات الضغط كالأفنجيلية (مع الأخذ بعين الاعتبار أنها تشهد أيضاً تراجعاً في مواقف الجيل الشاب من إسرائيل مما يشكل أيضاً مؤشرًا مستقبلياً مهماً.[١٤] انظر/ي فصل مشهد العلاقات الخارجية).

يشكّل التداخل بين الموقف من المسألة الفلسطينية وإسرائيل وبين القضايا الداخلية مثل الإسلاموفوبيا والمهاجرين والحريات عاملاً في تعميق تحالف اليمين العالمي مع إسرائيل، ويمكن أن يتمخض في حال صعود حكومات أقصى اليمين عن إسقاطات نوعية عالمية تتمثل بتعميم «النموذج الإسرائيلي» إلى تلك الدول، لكن هذا «التعميم» ينطوي في الوقت نفسه على سيرورات نقيضة لأنه يغذي من تكريس صورة إسرائيل كدولة عنصرية قائمة على فكرة التفوق اليهودي؛ ويعزز من النفور منها بين النخب الفكرية والثقافية والأحزاب المعارضة التي يمكن أن تعود للحكم؛ كما حدث في البرازيل بعد خسارة جايير بولسينارو، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات الديمغرافية وإسقاطاتها على النزعات السياسية في الولايات المتحدة، يمكننا أن ندعي أنه حتى لو نجح الحزب الجمهوري في الانتخابات المقبلة في الفوز وتوفير كل الاحتضان لإسرائيل فإن هذا الاحتضان بالذات سيسهم في المستوى المتوسط بسيرورة التباعد بينها وبين جمهور ناخبي الحزب الديمقراطي التي بدأت منذ سنوات.

الأزمة السياسية في إسرائيل في ظل الحرب على غزة.. إلى أين؟

ترتبط سيناريوهات المرحلة المقبلة خاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية بالأزمة الداخلية، وبشكل خاص بمفاعيل الاستقطاب السياسي، الذي على الرغم من تراجع حدته بشكل كبير بعد هجوم ٧ أكتوبر بدأ يعود من جديد، وينتظم هذه الأيام حول قضية المحتجزين ما بين تيار أقصى اليمين الذي يعتبرها قضية ثانوية في أهميتها مقابل القضاء على حماس (والدفع باتجاه تحقيق رؤيته الاستيطانية) والجماعات التي ترى أن قضية إطلاق المحتجزين هي الأولوية التي تسبق القضاء على حماس؛ هذا الصراع مرشح للتصاعد حتى لو تم تفكيك القضية العينية المرتبطة بالمحتجزين، وذلك بسبب استمرار الأسباب البنيوية التي أفرزته والتشابك العضوي بين الأزمة الداخلية والخارجية أمام الشعب الفلسطيني. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التركيبة الديمغرافية وانعدام تمتع أي من المعارضة «العلمانية الليبرالية» والصهيونية الاستيطانية والحريدية واليمين العقائدي بأكثرية عددية مناسبة تسمح بحسم القضايا المحورية بدون إحداث شرخ داخلي حقيقي، فإنه يمكن أن نستخلص أن الاستقطاب الداخلي والصراع سيعودان للتصاعد، وأنه حتى لو تم احتواء الأزمة الداخلية مؤقتاً فإن أسبابها تتفاعل في العمق وتنعكس على كيفية إدارة الحرب على غزة و «اليوم التالي» بشكل مباشر وعلى سؤال الاستيطان والتهويد ومواطنة الفلسطينيين في إسرائيل ووضع الشعب الفلسطيني عامة.

ضمن هذا السياق، لن يكون بالإمكان حل الأزمة بدون تفكيك الشروط التي تفرزها والتي ترتبط ببنية الدولة اليهودية والأيديولوجيا الصهيونية. الشروط الجديدة التي أفرزتها الحرب من حيث عولمة المسألة الفلسطينية وتحولها إلى قضية عدالة عالمية، وما يمكن أن تتمخض عنه من سيرورات عزل ومقاطعة

ورفض لفكرة اضطهاد جماعة بسبب هويتها الجماعية، يمكن أن تدفع نحو حل شامل للصراع على أساس قيم العدالة والحرية والمساواة.

على المستوى القريب، تتجه إسرائيل كما يشير فصل (إسرائيل والمسألة الفلسطينية) إلى تبني نموذج «إدارة صراع متجدد» يتم عبره الاستمرار في ممارسة السياسات نفسها ووفق التصورات والفرضيات نفسها مع إمكانيات عالية لتغيير تكتيكات الإدارة، ونقل نموذج مناطق "أ" في الضفة الغربية إلى غزة.

على الصعيد الحكومي ونظراً لأن هجوم ٧ أكتوبر حدث في عهد بنيامين نتنياهو وبوجود أقصى اليمين الجديد في الحكم، فإنه من المتوقع أن يعمل نتنياهو وأقطاب حكومته بشكل حثيث من أجل استكمال ولاية الحكومة، ليس فقط لأن مصير نتنياهو الشخصي على المحك (كما يظهر الفصل الحزبي –السياسي في هذا التقرير)، بل لأنه يعتقد أن هذه الولاية قد تكون الأخيرة له في الحكم، وبالتالي فرصته الأخيرة لترميم صورته من خلال تحقيق إنجازات «نوعية» تتجاوب مع مشاريع اليمين الأيديولوجية، وينطوي ذلك على تزايد فرص التدهور الميداني في الضفة الغربية، إضافة إلى إمكانية دحرجة الحرب في غزة نحو «حكم عسكري»، وينطوي ذلك أيضاً على تعميق الاستقطاب الداخلي وزيادة حدته وتعزيز ممارسات الاضطهاد التي تمارس ضد الفلسطينيين في إسرائيل.

وفي حال فشل نتنياهو في الحفاظ على ائتلافه والذهاب لانتخابات مبكرة فإنه من المتوقع وفق غالبية الاستطلاعات خسارته للحكم وتراجع قوة الليكود، مقابل توقعات صعود قوة معسكر المعارضة وتحول حزب «المعسكر الرسمي» الذي يطلق عليه حزب الجنرالات إلى الحزب الأكبر، وذلك بسبب ما يمثله من جمع بين مركب «الأمن» و «الوحدوية» و «الرصانة». يقود الحزب ثنائي الجنرالات غانتس وأيزنكوت (حيث ارتفعت شعبية الأخير بشكل خاص بسبب مقتل ابنه وابن اخته خلال المعارك في غزة)، ويتمتع الحزب برؤية سياسية فضفاضة وهو مفتوح لاستيعاب شخصيات من خلفيات أيديولوجية متنوعة وأحياناً متناقضة، ما يجعله قادراً على اجتذاب مصوتين من الاتجاهات المختلفة من اليمين والوسط كما من اليسار، لكن أي ائتلاف سيشكله «المعسكر الرسمي» في حال فوزه سيكون مبنياً على توافق مؤقت لترميم الوضع الداخلي وتكثيف مساعي استعادة مكانة إسرائيل و «هيبتها» الإقليمية والدولية وترميم منظومة الردع، لكن إذا ما احتك بمسائل جوهرية خاصة التسوية مع الفلسطينيين فإنه لن يكون على الأغلب قادراً على الاستمرار. وهو ما يعني أنه في الشرط الإسرائيلي الموجود فإن إمكانية حدوث اختراق سياسي جدي لإنهاء الاحتلال في المدين القريب والمتوسط تقارب الصفر.

وتظل الإمكانية الوحيدة لكسر حلقة التدهور وكبح جماحها على المدين القريب والمتوسط هي تدخل خارجي، سواء أكان رسمياً أم شعبياً أم خليطاً من الاثنين يتم من خلاله تفعيل ضغط متعدد الاتجاهات وبأدوات متعددة، يمكن أن يسهم هذا الضغط في تسكين التفجر الميداني في المرحلة القريبة والدفع نحو تسوية في المرحلة المتوسطة.

الهوامش

١ Ruth Milkman, "A New Political Generation: Millennials and the Post-2008 Wave of Protest", in American Sociological Review .2017, Vol. 82(1): 1–31

٢ هنيدة غانم، «أقصى اليمين الجديد: الظاهرة، المعاني والإسقاطات، في هنيدة غانم (تحرير)، اليمين الجديد في إسرائيل: مشروع الهيمنة الشاملة (رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، ٢٠٢٣)، ص: ١٧–٥٢.

٣ هنيدة غانم، «الملخص التنفيذي– صعود حكومة "أرض إسرائيل"»، في تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠٢٣– المشهد الإسرائيلي للعام ٢٠٢٢، تحرير هنيدة غانم (رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، ٢٠٢٣)، ص: ١١–٢٢.

٤ هنيدة غانم، «اليمين الجديد في إسرائيل: مشروع بناء الهيمنة الشاملة»، في هنيدة غانم (تحرير)، اليمين الجديد في إسرائيل: مشروع الهيمنة الشاملة (رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، ٢٠٢٣)، ص: ٥٣–١٢٨ وأيضا انظر/هنيدة غانم، «في صراع المستعمرين المؤسسين والمستعمرين المستجدين»، في المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠٢٣، https://shorter.me/Oikbm

٥ وليد حباس، «الحردلية: التيار المتزمت دينياً، المتطرف قومياً والمحافظ ثقافياً»، في هنيدة غانم (تحرير)، اليمين الجديد في إسرائيل: مشروع الهيمنة الشاملة (رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، ٢٠٢٣)، ص: ١٨٧–٢١٨.

٦ انظر/ي هنيدة غانم، «في صراع المستعمرين المؤسسين والمستعمرين المستجدين»، مصدر سابق.

٧ كوبي نيب، «المشروع الصهيوني فشل. إسرائيل هي أكثر دولة غير آمنة لليهود في العالم»، في هآرتس، بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣. الرابط: https://www. haaretz.co.il/opinions/2023-10-23/ty-article-opinion/.premium/0000018b-5850-d2b2-addf-7e78ad150000. لكن على الرغم من هذه الآراء، فإن بعض مراكز الأبحاث خلصت من استطلاعات أجرتها بأن إسرائيل لا تزال المكان الأكثر أمنا لليهود، مثلا، أنظر/ي مثلا: https://short-link.me/DuSg

٨ Udi Dekel, "The Israel-Hamas War: Israel Needs a Political Idea", INSS Insight No. 1788, November 20, 2023. See: https://www. .inss.org.il/publication/political-solution

٩ Joseph Stepansky, "How the uncommitted vote against Biden's Gaza policy is going national", in Al Jazeera, on March 18, 2024. See: https://www.aljazeera.com/news/2024/how-the-uncommitted-vote-against-bidens-gaza-policy-is-going-national/18/3/

١٠ في استطلاع أجرته Intelligent.com، في شهر أيار ٢٠٢٤، يظهر أن نحو ٦٦٪ من الطلاب الأميركيين يؤيدون الاحتجاجات المناصرة للفلسطينيين مقابل نحو ١١٪ معارضين له. أنظر/ي: https://www.insidehighered.com/news/quick-takes/2024/05/08/survey-shows-college-students-large-ly-support-pro-palestinian-protests

١١ Yinon Shalom Yitach, "Here›s how far reaching the US sanctions on Israeli settlers are – explainer", in JPOST, on Feb 11, 2024 أنظر/ي: https://www.jpost.com/business-and-innovation/banking-and-finance/article-785431#google_vignette

١٢ Yasmeen Abutaleb, "Biden says Israel's military conduct in Gaza has been 'over the top'", in Washington Post, on Feb 8, 2024. See: https://www./08/02/biden-israel-gaza-speech-netanyahu/, and also see: https://www.washingtonpost.com/politics/2024 .timesofisrael.com/netanyahus-post-war-plan-for-gaza-strip-draws-cool-us-reception

١٣ دول الشمال تشمل معظم دول أوروبا وأميركا الشمالية، بالإضافة إلى دول مثل اليابان وأستراليا. أما «دول الجنوب» فتشير إلى الدول التي تقع بشكل أساسي في نصف الكرة الجنوبي وتشمل معظم دول أفريقيا، أميركا اللاتينية، وجنوب آسيا.

١٤ استطلاعات الرأي الحديثة تظهر أن الشباب الإفنجيليين الأمريكيين أصبحوا أقل دعماً لإسرائيل مقارنة بالأجيال السابقة. بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢١، تراجعت نسبة الدعم من ٧٥٪ إلى ٣٤٪ فقط، مع زيادة في عدد الذين يدعمون الفلسطينيين أو يتخذون موقفاً محايداً، جزء من هذا التغير يعود إلى تحول في الاعتقادات الدينية حيث يبدو أن الشباب أقل تأثرًا بالأفكار التقليدية حول دور إسرائيل في نهاية الزمان، مما يؤدي إلى موقف أقل دعماً لإسرائيل للمزيد انظر: William Roberts," Support for Israel shifts among young US evangelical Christians" in Al Jazeera, on 4 Jun 2021. See: https://www.aljazeera.com/news/2021/6/4/support-for-israel-among-young-us-evangelical-christians-shifts ؛ انظر/ي أيضًا: Shibley Telhami," As Israel increasingly relies on US evangelicals for support, younger ones are walking away: What polls show", in Brookings, on May 26, 2021. See: https://www.brookings.edu/articles/as-israel-increasingly-relies-on-us-evangelicals-for-support-younger-ones-are-walking-away-what-polls-show/. وعن الموقف من الحرب على غزة والفروقات بين الحزب الديموقراطي والجمهوري وبين الفئات الشابة انظر لاستطلاع مركز PEW الذي نشر بعد شهرين من بداية الحرب في ٨ كانون اول ٢٠٢٣ : https://www.pewresearch.org/politics/2023/12/08/americans-views-of-the-israel-hamas-war/. من المهم الإشارة الى ان هذه النتائج لا تعكس بالضرورة المواقف التي تطورت بعد سبعة اشهر من الحرب.